كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٠

إعداد: عبده محمد أحمد رحومة
كلية الآداب بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢
رسالة ماجستير غير منشورة (٣٠٢ صفحة)
إشراف: الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي ، الأستاذ الدكتور محمود حلمي

أثارت التجربة الناصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٠ الكثير من الجدل إذ حظيت هذه الفترة بكم هائل من الكتابات التاريخية ، حيث تم تداول الحديث عنها في الصحف المصرية الرسمية والعربية وصحف المعارضة المصرية كما انتشر كم هائل من الذكريات والمذكرات يحمل بعضها طابع الهجوم على هذه التجربة ونعتها بأسوأ الصفات وتحميلها السبب في كل ما تعرض له الوطن من كوارث.

ويحمل البعض الآخر طابع الدفاع عنها ووصف سنواتها وكأن مصر قد تحولت إلى جنة الله على الأرض ، واتسمت هذه الكتابات سواء من المهاجمين أو المدافعين بطابع انفعالي شخصي وأصبحت التجربة أمر يثير الجدل العقيم وتتداولها لألسنة في المنتديات العامة والخاصة ، فتبدد طاقات ضخمة فيما لا يفيد. وقد تاهت الحقيقة التاريخية وسط هذا الركام من الكتابات التي غابت عنها الموضوعية ، ولا شك أن تاريخنا القومي يحتاج إلى لجنة وطنية من كبار مؤرخينا ومن كافة المدارس الفكرية ولتكن الجمعية المصرية التاريخية لفحصه وإبراز الجوانب الايجابية والسلبية لكل حقبة تاريخية. خاصةً مع الأهمية الكبيرة لتاريخنا القومي في مصر إذ ربما لا تختلط السياسة بالتاريخ في مكان آخر مثل مصر وحتى نريح الحقول من ذلك الجدل العقيم الذي يجهد أذكى العقول وأكثرها وعياً وثقافة وبعيداً عن الانفعالية والأهواء الشخصية.

ولاشك أن لثورة الثالث والعشرين من يوليو انجازاتها الضخمة على المستوى القومي خاصةً فيما يتعلق بقيادة حركة التحرر من الاستعمار لا في مصر وحدها بل في بلاد العالم الثالث ، كما أن للثورة إنجازاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولها أيضاً سلبياتها في مجالات عديدة.

وتبدو إنجازات الثورة فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية في الريف المصري أدنى بكثير من إنجازاتها فيما يتعلق بالمسألة الوطنية ، كما أن تلك الإنجازات في مجتمع المدينة كانت أكثر وضوحاً منها في الريف ويعد الإصلاح الزراعي بقوانينه وإجراءاته أحد إنجازات الثورة الاجتماعية ، إلا أن ثمة عوامل متعددة حجمت كثيراً من آثار الإصلاح الزراعي وأفرغته في كثير من الأحيان من محتواه ، ويرجع ذلك إلى نواقص الصياغة التشريعية ومرونتها وسهولة التهرب من هذه القوانين.

كما أن من أوكل إليهم بتطبيق القانون كانوا مرتبطين إرتباطاً وثيقاً بكبار الملاك الزراعيين ، أضف إلى ذلك أن الثورة لم تتوجه بتشريعاتها إلى فقراء المجتمع المعدومين من عمال الزراعة وعمال التراحيل – وهو ما جعل ملايين من أبناء الريف يعيشون تحت خط الفقر- فلم تكن الثورة حاسمة في تعاملها مع المسألة الاجتماعية ولم تسع إلى إيجاد حل جذري يحقق العدل الاجتماعي وهو ما أدى إلى بقاء طبقة كبار الملاك قوية تمتلك قدراً كبيراً من الثورة والنفوذ. ومن جانب آخر ظل التمايز الاجتماعي موجوداً وإن تحسنت أوضاع الطبقة الوسطى الصاعدة كما اتسع حجم صغار الملاك نتيجة برنامج الاصلاح الزراعي في توزيع الأرض عليهم ، وبقية مشكلة الفقر قائمة وظل البون شاسعاً بين قاع الهرم الاجتماعي وقوته.

وظل السؤال الذي يطرح نفسه عن تلك الاشتراكية التي تسمح بوجود عامل ترحيلة يتدنى وضعه بصورة لا تصل إلى مستوى الآدميين وبين مَن يحققون دخلاً يصل إلى عشرات الآلاف من الجنيهات وهو سؤال وجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر أكثر من مرة ولم يضع إجابة شافية عليه وترك الإجابة عليه للمستقبل.

وتنقسم الدراسة إلى ستة فصول:

الفصل الأول
"تطور العلاقة بين كبار الملاك والثورة"

وتناول النقاط التالية: رفض كبار الملاك لإصدار قانون الإصلاح الزراعي – مواقف الأحزاب من الإصلاح الزراعي – فشل محاولات استخدام العنف – استغلال كبار الملاك لنواقص الصياغة التشريعية لإخراج الأرض من الاستيلاء – رد فعل الثورة تجاه كبار الملاك – قوانين يوليو ١٩٦١ ثم توجيه عدة ضربات للملاك – تفسير لحادث كمشيش وتشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع – رؤية السلطة التشريعية للحادث ودوافعه – هزيمة ١٩٦٧ وخفوت صوت المسألة الاجتماعية.

الفصل الثاني
"تشريعات تحديد الملكية وأثرها على الملكية الزراعية والبناء الاجتماعي"

ويتناول هذا الفصل أهم الأفكار التي تناولتها التشريعات وما بها من إيجابيات ، ثم أهم السلبيات والثغرات التي تضمنتها وأثر ذلك على تطور الملكية الزراعية والطبقات في الريف ، ثم انعكاس ذلك كله على مستوى المعيشة في الريف المصري.

الفصل الثالث
"كبار الملاك وتهريب الأرض"

يتناول هذا الفصل العوامل التي ساعدت على تهريب الأرض سواء كانت القوانين أو التركيب الإجتماعي لمن طبقوا القانون أو الفكر القانوني السائد آنذاك ، ثم عرض لأهم الحالات التي هربت الأرض والحيل والأساليب التي كانوا يلجأون إليها لتهريب الأرض.

الفصل الرابع
"علاقات الإنتاج الزراعي في ظل قوانين الإصلاح الزراعي"

ويتناول أهم ما تضمنته التشريعات فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر ومدى التحسن في أوضاع المستأجرين ، ثم الأساليب التي لجأ إليها كبار الملاك للتحايل على القوانين والصراع بين الملاك والمستأجرين والمحاولات المستمرة لطرد صغار المستأجرين من الأرض ، ثم كيف تطورت علاقة كبار الملاك بعمال الزراعة ومدى التحسن الذي طرأ على أحوالهم.

الفصل الخامس
"التعاونيات الزراعية وأثرها على الدخل والنشاط الاقتصادي لكبار الملاك"

وتناول التركيب الإداري والاجتماعي للتعاونيات الزراعية وكيف استفاد كبار الملاك من التعاون الزراعي ، وكيف خضع لسيطرتهم وساهم في تنمية ثرواتهم ، ثم إلقاء نظرة سريعة على أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها كبار الملاك.

الفصل السادس
"كبار الملاك والسلطة"

ويتناول رموز كبار الملاك في قمة السلطة وفي قيادة الجيش ، ثم كبار الملاك والتنظيمات السياسية للثورة: هيئة التحرير والإتحاد القومي والإتحاد الاشتراكي ، بالإضافة إلى وجودهم في مراكز السلطة المحلية: المجالس القروية ومجالس المحافظات ومناصب العمد والمشايخ ، ثم كبار الملاك والسلطة التشريعية.

وقد أعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر الأصلية مثل بعض ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع والتقارير الواردة إليها من أجهزة متعددة في دراسة بعض الحالات. كما أطلع الباحث على ملف بأسماء الخاضعين لأحكام قانون الإصلاح الزراعي الثاني. وعموماً ترتبط الدراسة بالإصلاح الزراعي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، إذ كان بمثابة حجر الزاوية في التطور الاجتماعي في الريف وانعكست ايجابياته وسلبياته على البناء الاجتماعي وتوزيع الثروة والدخل ومستوى المعيشة في الريف.

وقد توصل الباحث في الخاتمة لعدة نقاط هامة:

- فقد فشل كبار الملاك في استخدام كل سطوتهم ونفوذهم لمنع إصدار قانون تحديد الملكية ، كما فشلت محاولتهم لتحدي القادة الجدد المستندين إلى قوة الجيش أولئك الذين امتلكوا القدرة على التعبير بطلاقة عما يجيش في نفوس فقراء المجتمع من آمال وطموحات ، إذ كانوا أقرب إليهم وإلى مشاكلهم ، كما كانوا يملكون العطف الإنساني على حقهم المشروع في حياة آدمية ، إلا أنهم لم يكونوا أبداً من أبناء هؤلاء الفقراء ومن ثم جاء علاجهم للمسألة الاجتماعية هامشياً ولم تحتل المسألة الاجتماعية بؤرة اهتمامهم وإن أحسنوا استغلالها والحديث عنها.
- لقد بدا قادة الثورة الجدد وكأنهم الوكيل الرسمي الوحيد المفوض لإدارة الصراع الإجتماعي ولم يعد مسموحاً لأي من الطبقات بممارسة هذا الصراع ، وقد استخدم القادة الجدد العنف ضد عمال كفر الدوار وصدر بيان اللواء محمد نجيب العنيف ضد صغار المستأجرين الذين امتنعوا عن دفع إيجارات الأرض للملاك ، كما استخدم العنف في القضاء على محاولة لإثارة الشغب وضد بعض الملاك الذين أرادوا استخدام القوة لطرد صغار المستأجرين.
- ويمكن القول ؛ أن القادة الجدد لم يفكروا في علاج جذري حاسم للأزمة الاجتماعية ولم يكن بمقدروهم أن يقوموا بهذا العلاج الجذري وذلك راجع إلى تكوينهم البرجوازي وثقافهم المستمدة من المناخ الثقافي السائد قبل الثورة. وقد احتلت المسالة الوطنية بؤرة إهتمامهم ولذلك جاء الإصلاح الزراعي شديد الإعتدال وطبق بطريقة بيروقراطية متدرجة وشديدة التباطؤ.
- لقد كان أغلبية القادة يحملون بالصعود ومشاركة أولئك الملاك في مستوى معيشتهم المرتفع وحياتهم المترفة الناعمة ، ووقف هذا الفريق من قادة الثورة ضد كل محاولة لتعميق المجرى الاجتماعي للثورة.
- وقد سمحت إجراءات الإصلاح الزراعي ضد القمم العليا من كبار الملاك بانتزاع أجزاء من ملكياتهم الزراعية بالإضافة إلى ما تم مصادرته من أراضي أسرة محمد علي. واستفاد من الإصلاح الزراعي ٣٤٢ ألف أسرة من صغار المستأجرين تحولوا بفضل الإصلاح الزراعي إلى ملاك صغار حيث تم توزيع قطع صغيرة من الأرض عليهم لا تتجاوز خمسة أفدنة ، وتم تقسيم ثمن الأرض وفوائدها ومصروفاتها الإدارية عليهم على ٣٠ عاماً ثم على ٤٠ عاماً فيما بعد ، كما أصبح للمستأجرين حقوقاً قانونية في الأراضي التي يستأجرونها وأصبح من حق الجميع الاستفادة من التعاونيات الزراعية وما تقدمه من خدمات.
- باختصار تم توسيع حجم صغار الفلاحين ولم تمس إطلاقاً الملكيات المتوسطة والشرائح الدنيا والوسطى من طبقة الملاك ، بل وحتى القمم العليا التي تم انتزاع أجزاء من أراضيها سمح لها بالتعويض والفائدة ، وعلى الجانب الآخر بقى فقراء الفلاحين خارج إطار اهتمام الدولة باستثناء ما حصلوا عليه من وعود براقة ومحاولات صورية لحل أزماتهم ، تلك التي لم تكن سوى ستارً إعلامياً يغطي مظاهر المعاناة والشقاء لدى أولئك المعدومين.
- يمكن القول ؛ أن التعاونيات الزراعية قد تحولت من وسيلة للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل إلى وسيلة لإثراء كبار الملاك وزيادة التراكم وهو ما دعم التطور الرأسمالي. أضف إلى ذلك أن كبار الملاك كانت لهم مجالات استثمار عديدة في الريف والحضر على السواء فعملوا بالتجارة والمقاولات والإسكان والنقل وتربية الماشية ومنتجات الألبان واللحوم ومعامل التفريغ والمناحل وعصارات قصب السكر وغيرها ، وكلها من العوامل التي دعمت ثروتهم وضاعفت من أرباحهم حتى كان عام ١٩٧٠ حين بدئوا يمهدون التربة لمرحلة جديدة.